الفصل الرابع
مؤسسات التنشئة والضبط الاجتماعي

- **هناك وسيلتان من وسائل التنشئة والضبط الاجتماعي تتبادلان أو تتقاسمان الدور بصور متفاوتة في تمتين النسيج الاجتماعي للدولة الحديثة : إحداهما تعتبر من الوسائل الرسمية للدولة والأخرى تعد الوسائل غير الرسمية (أو –الموازية)، فالنظام التعليمي من دور الحضانة والكتاتيب والمدارس والجامعات والصحف وقنوات التلفزة والراديو ودور العبادة من المساجد والكنائس وملحقاتهما تعد من وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية أو المشتركة مع القطاع الأهلي، بينما تعد الأسرة والشارع والأندية والنقابات والتجمعات المهنية والجمعيات الأهلية من وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية، يضاف إليهم وسائل الضبط الاجتماعي الحديثة مثل مواقع التواصل الاجتماعي " فيسبوك، وتويتر ويوتيوب وتطبيقاتها وسائل غير تقليدية عابرة للحدود.**

ونود التنويه –بداية– إلى أن كلا من الأزهر والكنيسة كمؤسستين دينيتين يشكلان بؤرة مؤسسات التوجيه الاجتماعي الرسمية نظرا

لاطلاعهما بدور تاريخي في هذا الشأن، إذ تقوم دور العبادة التي يشرف عليها الأزهر والأوقاف بمهمة جليلة في تشكيل خ09الوجدان وبناء الوعي بالذات والآخر، وتأسيس الهوية، وهو نفس الدور الذي تقوم به الكنائس القبطية الثلاث والهيئات والجمعيات الاجتماعية والخدمية الملحقة بها بالنسبة لمعظم مسيحيي مصر.

هذا، كما يعد الأزهر الشريف هو أول منبر إسلامي اطلع بحمل لواء الثقافة والتعليم وبناء الشخصية الإسلامية وتأهيلها للدفاع عن التراث العلمي واللغوي والأدبي والاجتماعي، وهو حامل رسالة الشريعة الإسلامية في العالم أجمع، منذ نشأته عام 972 ميلادية([188]).

هذه المكانة المرموقة للأزهر الشريف والمستقرة في الوعي الجمعي كانت وراء رغبات وطموح كثير من شيوخه لإصلاحه وتطوير مناهجه وتحريره من قيود التخلف والرجعية كي يشارك في حركة التجديد وقيادة الفكر المستنير.

[188] - ينظر : عصمت نصار، الفكر المصري الحديث بين النقض والنقد ص 56

ومما لا شك فيه أن الدين هو الذي يشكل قاعدة الثقافة، والثقافة تنقسم بدورها إلى قسمين : ثقافة معنوية (أو رمزية) وثقافة مادية واقعية، وبما أن الثقافة هي ضابط التفاعل الاجتماعي والمنظمة له وتتولى تشكيله في آن واحد، وهي أي الثقافة تتشكل من مكونات أربعة:

1- القيم المشتقة من القيم الدينية

2-تراث ثقافي يتدفق من الماضي وقيمه.

3-محصلة القيم الناتجة عن تفاعل المجتمع.

4-القيم الوافدة من الخارج([189]).

وبما أن الدين هو أهم عنصر من عناصر الثقافة وصنع الهوية فإنه لابد أن يكون فاعلا في تماسك المجتمع واستقراره، وبناء على ذلك فإنه لا مناص من أن تطلع مؤسسات الضبط الاجتماعي (الأسرة- منظومة التعليم- منظومة الإعلام والثقافة) وفي مقدمتها الأزهر الشريف بدور رئيسي في مقاومة محاولات تقويض الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي سواء بأيد أجنبية أو بتواطؤ من عناصر داخلية.

[189] - ينظر : علي ليلة، الأمن القومي في عصر العولمة ، اختراق الثقافة وتبديد الهوية 263/1

ومن ثم فإننا أحوج ما نكون إلى الدين برموزه ومعانيه للحفاظ على التماسك الاجتماعي وحمايته من التفكك والتقويض، ونقصد بالدين هنا التجلي الأول والمرجعية الأصلية، ليعيد انتاج خطاب ديني مستنير ويستعين بما يتيحه من أدوات عصرية في تعظيم القدرة على التفاعل مع المتغيرات دون المساس بالقواعد والمباديء والأسس، ولن نجد مؤسسة دينية مؤهلة لهذا الدور " الضبط الاجتماعي) سوى مؤسسة الأزهر كمؤسسة علمية ومنارة وسطية عبر تاريخها منذ إنشائها.

وهل نطمح أن يكون لدينا في مؤسسة الأزهر بقية من كفاءات علمية تسطيع أن تمحو الصورة السلبية التي صدرها لنا بعض أساتذته خلال فترة الاضطرابات في جامعة الأزهر في العام الدراسي 2013/ 2014، والتي أكدت أن سوس التطرف والانحراف قد أصاب عقول بعض مربي الأجيال من أساتذة المدارس والجامعات ؟

لقد أدى تأثير الإعلام وتكنولوجيا المعلومات باعتبارها أهم أدوات العولمة إلى انهيار وظائف مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة والجامعة لكونها من مؤسسات بناء الشخصية التقليدية، فمؤسسة الأسرة هي التي تنتج الوجدان الثقافي وتبث

الشعور الوطني من خلال منظومة القيم حيث يلقن الطفل مع لغته مباديء العقيدة ومجموعة المباديء المؤسسة للشعور بالأنا، مع مباديء العقيدة والقيم الأخلاقية العامة والعليا، وتجذر فيه هويته الوطنية، هذه المؤسسة الأسرية التي تبث الآداب العامة الواجب احترامها كما تفعل مؤسسات القرابة الأخري كالقبيلة والعشيرة أصيبت بالتفكك والتسيب القيمي وجردت الفرد من مقومات المناعة القيمية المكتسبة([190]).

ولم يتوقف الانهيار عند هذا الحد، بل طال الانهيار إلى جانبا مهما من ذلك النظام التعليمي العولمي الذي اختفي فيه نمط التعليم التقليدي لصالح تعليم سطحي شكلي سلعي يخرج أنصاف الموظفين وأنصاف الأميين في نظام يسمى التعليم المغترب([191]) وتعرضت البنية الطبقية للمجتمعات العربية لتغيير كبير، حيث تآكلت الطبقة الوسطى لصالح طبقة عليا جديدة سعت بكل ما تملك للسيطرة والتحكم في الأنظمة السياسية السائدة عبر أنشطة اقتصادية سلبية غالبا مارست من خلال مزاوجة سطوتها المالية بالسلطة –كل أنوع الاحتكار والاستغلال والفساد، وارتبطت هذه

---

[190] - ينظر : عبد الله بلقيز،العرب والهوية الثقافية ص 313

[191] - هو نوع من التعليم ينحو نحو المرجعية العلمية الأجنبية ويعلم على تطويرها لخلق نوع من الارتباط الثقافي مع البنى الثقافية الغربية.

الطبقات الاجتماعية الجديدة بالشركات المتعددة الجنسيات لتكون ظهيرها عند مواجهة أي مصاعب مستقبلية مع سلطة الدولة القومية، والخلاصة أن معظم الأطر القرابية أصيبت بالتفكك، وتكاد منظومتها الثقافية أن تنفصل إلى جزر منعزلة([192]).

وهذا يعني أن دور الأزهر كمؤسسة رسمية من مؤسسات التنشئة الاجتماعية يجب أن يطلع بدوره التاريخي في الحفاظ على تماسك المجتمع، واستنفار طاقات الشعب المصري عبر تاريخ الأزهر الناصع والذي امتد لما يزيد عن ألف عام، وإننا نطالبه في اللحظات الفارقة بتحمل مسئوليته الوطنية والأخلاقية في نشر الفكر الوسطي وقيم التسامح والتكافل وألا يلقي بالمسئولية على عاتق المؤسسات الدينية الموازية.

فالأزهر الذي استطاع التغلب على محاولات أدلجته في بداية نشأته، وعلى ما أريد له كي يكون ذراعا سياسية تجذر التشيع في الثقافة المصرية ... في عقول المصريين ونفوسهم، ثم ما لبث أن تحول الأزهر إلى واجهة علمية ومصدر ثقة لأتباع المذهب السني في العالم كله بعد انتهاء الحكم الفاطمي([193])،

---

[192] - ينظر : عبد الله بلقيز،العرب والهوية الثقافية 26/2

[193] - ينظر : عمار علي حسن، الأزهر والسلطة ، جريدة الوطن - 2013/4/15

هذه المؤسسة قادرة على المساهمة في التصدي لمحاولات تفكيك إحدى أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية وهي مؤسسة المسجد إن بذلت الجهد الكافي والدؤوب في سبيل تحقيق ذلك، ولكن كيف ؟ هل بتوزيع الخطبة المكتوبة أسبوعيا على مساجد الجمهورية أو بإنشاء أكشاك للفتوي في محطات المترو ؟ .

أولا : المؤسسة الدينية الرسمية

1-(الأزهر)

لم يكن الهدف من إنشاء الأزهر أن يكون مسجدا، أو دار عبادة ولا أن يكون مدرسة للتعليم فحسب، بل كان الهدف منه تشكيل العقلية الإسلامية لإصلاح أحوال الأمة([194]).

ولكن هذا الهدف تواري بعيدا بعد سيطرة النظم السياسية على هذه المؤسسة الجامعة وتوظيفها لاحتكار السلطة والثروة، فقد تواتر على رأس مشيخة الأزهر- منذ نشأته- عدد من الشيوخ العظام الذين انتصروا لما اعتقدوا أنه من صحيح الدين، وناهضوا الاحتلال وقوى التطرف بكل ما لديهم من قوة وبرهان، وكان لبعضهم مواقف ممالئة للسلطة أحيانا، ويمكننا رصد الدور السياسي للأزهر في محاور ثلاثة([195]) :

1- شخصية شيخ الأزهر

2- السياق السياسي والاجتماعي السائد

3- شخصيات الحكام واستمدادهم لشرعيتهم.

---

[194] ينظر : عثمان أمين، رائد الفكر المصري ص 210

[195] - عمار علي حسن، الأزهر والسلطة ، جريدة الوطن - 2013/4/15

فبداية من شيخ للأزهر الإمام محمد الحفني (1757–1767) ومـرورا بالشـيخ أحمـد العروسـي ثـم الشـيخ عبـد الله الـشرقاوي (1793–1812) الـذي حشـد الأزهـر بكـل طاقتـه فـي مقاومـة الاحتلال الفرنسي، ثم قاد الشيخ حسن العطار الحركة الوطنية ضد الفرنسيين، وانتقد جمود الأزهريين وعزوفهم عن دراسة العلوم المدنية، والاطلاع على المذاهب العقلية والثقافات الأجنبية.

وتـأرجح دور فريـق مـن مشـايخ الأزهـر بـين المواءمـة السياسـية والتمـاهي مـع السـلطة، والموقـف الـوطني الصـلب الـذي أدى لاصـطدام الشـيخ مصـطفى العروسـي (1860–1870) بالسلطة، بينما قدم الشيخ رفاعة الطهطاوي رؤية تجديدية للأزهر تأخذ بنصيب وافر من العلوم المدنية، واتخذ الإمام محمد عبده خطـوات عمليـة لإصـلاح الأزهـر بتحديـد مـدة الدراسـة، ووضـع نظـام للتدريس والامتحانـات، وإلغـاء دراسـة بعض العلـوم العقيمـة وإدخـال بعـض العلـوم المدنيـة فـي مقـررات الأزهـر مثـل التـاريخ والتـاريخ الطبيعـي والرياضـيات والجغرافيـا والفلسـفة([196])، وقـاوم الشيخ محمد أبوالفضل الجيزاوى (1917 – 1927) رغبـة الملك فـؤاد فـى إعـلان نفسـه خليفـة للمسـلمين بعـد سـقوط الخلافـة

[196] ينظر : عثمان أمين، رائد الفكر المصري – الإمام محمد عبده ص 211- 213

العثمانية، كما ورفض الاستجابة لطلب الإنجليز بإغلاق الجامع الأزهر إبان ثورة 1919، وفي وقت لاحق هاجم الشيخ عبد الرحمن تاج (1954–1958) جماعة الإخوان المسلمين بعد ارتكابهم لحادث المنشية 1954، بهدف اغتيال الزعيم جمال عبد الناصر، أما الشيخ " جاد الحق على جاد الحق " فقد رفض التطبيع مع إسرائيل وأيد الانتفاضة الفلسطينية والعمليات الاستشهادية([197]) على خلاف رغبة السلطة السياسية آنذاك.

ثم تولى الشيخ محمد السيد طنطاوي مشيخة الأزهر التي شهدت تراجعا كبيرا في ظل هجوم موجات العولمة على المكون العقدي، وكان فيها الشيخ طنطاوي لسان حال السلطة واستسلم لها استسلاما كاملا، وفقد الأزهر دوره الديني الوسطي كليا لصالح جماعات الإسلام السياسي والجماعات والحركات الدينية الموازية السلفية وفروعها.

وندلل على ذلك بتصرف ذكره "أوليفيه وراه " صاحب كتاب عولمة الإسلام([198]) عندما تناول رأي شيخ الأزهر في قضية في صلب دور الأزهر.

---

[197] - ينظر : المصدر السابق

[198] - ينظر : أوليفيه رواه، عولمة الإسلام ص 97

وكان قد صدر عن شيخ الأزهر " الشيخ سيد طنطاوي " في عام 1997م، حيث أعلن في ذلك الوقت أن ابنته لم تختتن، ورفض تبني موقف معين وواضح في مسألة الختان([199])، وترك المهمة للأطباء، فإذا كان شيخ الأزهر غير قادر " متردد " على تحديد موقفه من مسألة تلتصق بشأن بيته وأسرته، فكيف يوسد له أمر أكبر مؤسسة دينية رسمية وسطية على مستوى العالم، وظلت مرجعا معتبرا لشئون المسلمين أكثر من ألف عام ؟

إن هذا يكشف بوضوح عن تخلي رأس المؤسسة الدينية الرسمية عن دوره كمرجعية عليا في القضايا الدينية، وعن دور المؤسسة الرسمية بالتالي مما خلق فراغا تكفلت الجمعيات والحركات الموازية بملئه عبر ظاهرة " الملا "([200]) الخاص، أو شيوخ الفضائيات.

مقاومة الأزهر للتجديد الديني

لقد اصطدم الداعون لتجديد الفكر الديني وما يستند إليه من خطاب خاص الذي دعا إليه علماء الأمة ومشاريخ الأزهر

---

[199] ـ يعرف الختان بالنسبة للذكر بإزالة الغلفة من القضيب، وهو عادة قديمة يعود تاريخها إلى 4000 عام، أما ختان الأنثي فهو إزالة الجزء البارز من الحشفة كعادة قديمة متوارثة ولم تقر الديانت السماوية كما هو الحال بالنسبة للذكور.

[200] ـ الملا في اللغة الباكستانية هو الطالب الذي يدرس العلوم الشرعية فإن انتهى من دراسته سمي " مولوي "

بحملات تكفير وتشويه ظلت ماثلة للعيان عبر عدة قرون، ومن هؤلاء في العصر الحديث الإمام محمد عبده والشيخ علي عبد الرازق، والدكتور طه حسين، والشيخ عبد المتعال الصعيدي، والأستاذ خالد محمد خالد، والدكتور نصر حامد أبو زيد وغيرهم.

يري الدكتور مراد وهبة([201]) أن من أهم العقبات التي تعيق تجديد الفكر : سيادة مجموعة من المباديء والأفكار الحاكمة للعقل العربي مثل مفهوم الإجماع؛ لأن التكفير سيلتصق فورا بكل من يخرج على الإجماع، حتى ولو كان رأيه هو الأصوب أو القرب للصواب، ولم يخرج عن قاعدة الإجماع سوى النذر اليسير من علماء العرب ومنهم أعظم فيلسوف عربي هو " ابن رشد " الأندلسي الذي فهم من التأويل إعمال العقل فاتهم بالمروق عن الملة، ونسب إليه زوراً وبهتاناً مقولة "إن الزُهرة أحد الآلهة" على خلفية الصراع السياسي بين الفقهاء والفلاسفة. فكان مصيره النفي إلى جزيرة الليسانة وأحرقت كتبه في أشهر ميادين قرطبة.

أما الإمام محمد عبده أول من وضع بذرة الإصلاح والتجديد في الأزهر فقد اصطدم باستبداد الخديوي عباس حلمي الثاني

[201] ينظر : مراد وهبة، التجديد الديني في الفكر الإسلامي ص 15

فحرض عليه دعاة الرجعية من مشايخ الأزهر حتى أخرجه منه ولم يمكنه من استكمال التجديد والإصلاح([202]).

وخاض الشيخ عبد المتعال الصعيدي معارك متعددة لتجديد الخطاب الديني بدأها بكتاب " نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف"، وما فتح عليه النار لنقله من التدريس في الجامع الأزهر إلى المسجد الحمدي بطنطا، ثم انتقاده لبعض التقاليد الأزهرية مثل تكرير قولهم " قال رحمه الله تعالي" من تدريسهم ومطالعاتهم والتي نشرت في المجلة الأزهرية الشهرية فازدادت ثورة الأزهريين عنفا، وفي عام 1937 خاض الشيخ معركة الحدود الزنا والسرقة وعقوباتها (الرجم والجلد والقطع) في الإسلام باعتبارها من الواجب المخير لا المعين علي أساس أنها الحد الأقصي للعقوبة ، ففي الزنا جواز الجلد فقط أو الحبس كعقوبات رادعة، وخرج من المعركة بإصابات معنوية جسيمة وشكلت لجنة لمحاكمته وطلب البعض استتابته كما يستتاب المرتد، وذهب أحدهم وهو الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ كلية أصول الدين إلى توقيع أقسي العقوبات، بينما طلبت اللجنة أن يتراجع عما كتبه في مذكرة يقدمها لرئيس اللجنة، وقد فعل.

[202] ينظر : الشيخ عبد المتعال الصعيدي، أفكار التجديد الديني ص 25- 26

وقد حرم الشيخ عبد المتعال علي إثرها من الترقية لمدة خمس سنوات، ورأي أحد أعضاء اللجنة وهو الشيخ مأمون الشناوي شيخ كلية الشريعة أن يكتفي بنقله إلى أحد الأقسام العامة وهو ما وافق عليه الشيخ المراغي.

وما أشبه اليوم بالبارحة وما قبل البارحة، فإن كل من طالبوا بمحاكمة الشيخ عبد المتعال الصعيدي لم يقرأوا كتابه ولم يدققوا في آرائه، كما حدث هذا بالتمام والكمال مع هؤلاء الذين طالبوا بتكفير الدكتور نصر حامد أبو زيد([203])، لأنه أطلق العنان لتفكيره العلمي بالتعرض لموضوعين أساسيين هما : النص والحاكمية، وتحويل النصوص التراثية وهي نصوص ثانوية إلى نصوص أولية تتمتع بقدر كبير من القداسة يضعها على قدم المساواة مع النصوص الأصلية([204]).

وبلغت الخصومة منتهاها بإقامة دعوي الحسبة على الدكتور بسبب تعبيره عن رأي علمي يقل الصواب والخطأ بمعايير علمية، ولم يدقق منتقدوه فيما يطرحه من آراء علمية موجها نقده للفكر الديني والخطاب الديني وهو من انتاج البشر كل حسب

---

[203] ـ أستاذ بكلية الآداب- جامعة القاهرة – قسم اللغة العربية وآدابها

[204] ينظر : نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني ص 67

عصره وظروفه وليس موجها إلى الدين كعقيدة سماوية، فالبون بينهما شاسع وكبير.

وبعد نطرح التساؤل الذي ناقشه الدكتور حسن حنفي وغيره عن كيفية تجديد الخطاب الديني في أوربا ؟ وهل يمكن تجديد الخطاب وفق رؤية سياسية فقط ؟ أو تترك المهمة لرجال الدين وحدهم ؟.

في العصور الوسطي أو عصور الإيمان يصور اسبينوزا([205]) كيف حرقت الساحرات علي عيون الأشهاد كي لا تتعطل آية الكتاب المقدس التي تقول " لا تدع ساحرة تعيش "، وينظر لكل من دافع عن حرمة حياتهن بالهرطقة، لكونه يدعوا للحكم بغير ما أنزل الله، وقد يظن البعض أن هناك من رجال الدين من دافع عن تجديد الخطاب الديني في أوربا، ولكن رجال الدين هناك لم يسهموا إلا بدور محدود جدا في تجديد الخطاب الديني، بينما قام الفاعلون الثلاثة الكبار : العلم والفلسفة والدولة بتلك المهمة الشاقة علي خير وجه، وهذه خلاصة تجربة ينبغي الإفادة منها والبناء عليها.

[205] ينظر : سبنوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة - عالم الكتاب ص 44

2-الكنيسة القبطية

تعتبر علاقة الكنيسة بالسطة السياسية في مصر منطقة رمادية تختلط فيها الحقائق بالأوهام والمعلن بالأسرار والخفية، فقيادات الكنيسة القبطية يصرحون دوما بأنهم لا يتدخلون في الشأن السياسي، باعتبار الكنيسة مؤسسة دينية معنية بالجانب الروحي وتتركز عنايتها في الشأن العام بحماية حقوق الأقباط، وأنها ليست حزبا سياسيا، ولكن المواقف العملية مؤخرا تثبت أن الكنيسة أكبر من أن تكون مؤسسة دينية للأقباط، وقد أصبحت فاعلا سياسيا مهما في الحياة السياسية المصرية، وتحولت إلى وسيط سياسي بين الأقباط والنظم السياسية المتعاقبة بعد يوليو 1952.

للكشف عن نوعية هذه العلاقة وما أصابها من تغيير نتساءل : ما هي علاقة الكنيسة القبطية المصرية بالسلطة علي مدار التاريخ ؟ هل كان للكنيسة المصرية موقفا واحدا عبر تاريخها الطويل ؟ أم أن المواقف تغيرت بتغير النظم السياسية وقياداتها أو بتغير القيادات الدينية الكنسية سواء في الحقبة الملكية قبل حركة الضباط الأحرار أو بعد ثورة 23 يوليو ؟ وهل تمايزت تلك

العلاقة في حقب الحكم المتتالية، من عبد الناصر– للسادات– لمبارك– للمجلس العسكري إلى الإخوان – ثم عدلي منصور– وأخيرا السيسي ؟

إن تاريخ علاقة السلطة الحاكمة بالكنيسة القبطية المصرية تاريخ طويل تعاور عليه المد والجزر وبالعكس، فكانت– أحيانا–علاقة بين الشد والجذب... وانتقلت من التحالف أو التعاون، إلى الصدام المكتوم أو الصريخ.

إن علاقة الكنيسة الأرثوذكسية بالسلطة والتي يبلغ نسبة أتباعها حوالي 95 % من مجمل المسيحيين في مصر والبقية موزعة بين أتباع البروتستانية والكاثوليكية، بدأت هذه في عهد الدولة الرومانية بالتوتر والصدام، حيث تعرض الأقباط للاضطهاد والتعذيب فيما يعرف بعصر الشهداء أثناء حكم دقلديانوس، بعد صدور مرسوم عام 303 ميلادية بهدم الكنائس المسيحية، والاستيلاء على الأراضي والممتلكات وحرق الكتب عند اكتشاف أي نسخة من الكتاب المقدس لدى المؤمنين بالمسيحية، وامتد زمن الاضطهاد بمرسوم آخر للقبض على رجال الدين المسيحيين، فهدمت الكنائس وتعرض للحرق كل من كان يرفض تقديم القرابين للآلهة الوثنية.

وقد قدر عدد الشهداء حسب المراجع المسيحية نفسها في تلك الحقبة الأليمة بمئات الألوف كما شرد عدد أكبر منهم في أنحاء العالم، ومرت تلك الحقبة المريرة قبل مجيء الفتح الإسلامي الذي كان رفيقا بالأقباط المصريين، فلم يعرف عن حكام المسلمين– في معظم المصادر– سوء معاملة الأقباط بهذا القدر من التنكيل، ومرت العلاقة بعد ذلك بمحطات متنوعة.

ويقول "مصطفى إنشاصي" عن طغيان الكنيسة في العصور الوسطي إن الكنيسة لم تكتف فحسب بخسارة دينها ونفسها واحترامها لدي المؤمنين بالديانة المسيحية عندما اقتضت مصلحتها التحالف مع الإمبراطور قسطنطين فحَرَّفَت دينها ووثنت النصرانية من أجل الاعتراف بها ديناً رسمياً للإمبراطورية الرومانية، بل إنها أضافت إلى ما تقدم إذلال أتباعها واستعبادهم باسم الدين، وتطورت العلاقة بين الكنيسة والأباطرة إلى مستوى الشراكة في الحكم، وتملك رجال الدين الإقطاعيات الكبيرة وصدروا للفقراء والمقهورين الإحباط وقبول الظلم لأنهم سيكونون في الجنة وملكوت السماوات([206]).

[206] ينظر : مصطفى إنشاصي، طغيان الكنيسة في العصور الوسطى الأوربية

إذن كانت العلاقة بين الكنيسة ونظم الحكم القديمة تستهدف طرفا ثالثا، وهو جمهور المؤمنين بالمسيحية، فكانوا ضحايا لسوء العلاقة أو لتحسنها رغم ما قد يبدو من ظواهر الأشياء.

ونتيجة لذلك عندما هيمنت الكنيسة على كل مقاليد الأمور في العصور الوسطي وتوجت ذلك بقرار صدر عن المجمع الثاني عشر المعروف تاريخيا بمجمع لاتيران عام 1215 بمنح البابا حق الغفران للمذنبين، وكانت صكوك الغفران- حسب ول ديورنت- تمنح للمضحين بأرواحهم في الحروب الصليبية أو من يمتلكون المال والجاه من الأثرياء، كان بسطاء الأقباط هم كبش الفداء لسلوك القيادة الكنسية، وهذا ما أدي إلى السخط على الكنيسة والثورة على تقاليدها وأفكارها ووصايتها على الشأن السياسي والديني، وهو ما أذن بنهايتها وظهور العلمانية التي عزلت السلطة الدينية عن السلطة السياسية.

ويشير أحد الباحثين إلى أن بعض أحياء المدن المصرية كانت مخصصة للمسلمين وحدهم في نهاية القرن التاسع عشر مثل أحياء الخليفة والسيدة زينب بالقاهرة ومنيا البصل في الإسكندرية،

وكانت بعض الأحياء والأزقة مقصورة علي المسيحيين، وكان أغلب المسيحيين يعيشون في قرى مختلطة([207]).

وقد ظهر التلاحم الفعلي بين المصريين مسلمين وأقباط بدون تمييز ديني أو نعرة طائفية أثناء المطالبة بجلاء المحتل الإنجليزي عن خلال أحداث ثورة 1919 التي أيدها البابا كيرلس ودعا لها في الكنائس وشارك في مظاهراتها القساوسة والجماعة القبطية، حيث تعانق الهلال والصليب معا في مشهد يعبر عن تغلغل مبدأ المواطنة في القيم المسيحية، ونحن نذكر- بكل التقدير- ذلك الوفدي الكبير ووزير المالية أحد كبار رموز الوطنية المصرية السيد مكرم عبيد (1889- 1964).

وهذا يعني أن الفصل كان واضحا بين الرموز الوطنية والرموز الدينية للأقباط، ونادرا ما تظهر القيادات الدينية في الأحداث العامة إلا في حالات الإجماع الوطني، ومع ذلك لم تخل فترة الهدوء والتوافق والوئام التي انحصرت بين ثورة 1919 وثورة 1952 من بعض المنغصات بين بعض المسلمين والأقباط، ولكنها ظلت في حدودها الدنيا.

---

[207] ينظر : عبد الباسط عياش، جذور الفتنة الطائفية في مصر مواقع التواصل الاجتماعي

ومع اعتلاء حركة الضباط الأحرار للسلطة عام 1952 أيدت الكنيسة القبطية الثورة بالتزامن مع التحولات التي صعدت بالبابا كيرلس السادس لمقعد البابوية، وامتازت هذه العلاقة بالود والصداقة بين عبد الناصر والبابا كيرلس كما سجل ذلك محمد حسنين هيكل في كتابه " خريف الغضب"، وكانت هذه العلاقة تقوم علي حماية الأقباط وعدم التدخل في شئونهم الدينية مقابل دعم وولاء الكنيسة لنظام الحكم القائم.

ولم تشهد فترة حكم محمد نجيب أية أحداث طائفية، وإن كان قد أصاب هذه العلاقة بعض التصدعات المؤقتة والخفيفة أثناء حكم عبد الناصر نتيجة سياسات تأميم الشركات الأجنبية، حيث تضرر بعض الأقباط الذين ارتبطوا بعلاقات تجارية ومالية وثيقة مع الأجانب، فهاجر عدد كبير من الأقباط إلى الخارج رفضا لسياسة التأميم وأسسوا منظمات قبطية منها منظمة" أقباط المهجر" وغيرها.

ومع الصدمة التي تعرضت لها مؤسسات الدولة المصرية وتراجع خطابها السياسي لصالح سيادة الخطاب الديني بعد هزيمة يونيو 67 ، وإحساس الشعب المصري بفشل مؤسسات الدولة أثناء حرب حزيران، في الوقت الذي تولي فيه السادات مقعد الرئاسة

عام 1970 خلفا لعبد الناصر بالتزامن مع حصول البابا شنودة بشخصيته القوية علي لقب الباطريرك واعتلائه كرسي البابوية، ومع نشاط البابا المحموم وحركته الدائبة من محاضرات ومقالات تحمل أفكارا جديدة، توجس السادات منها شرا، وبدأت مرحلة التوتر بين رأس السلطة السياسية ورأس السلطة الدينية القبطية عندما أخرج السادات بعض أفراد الجماعات الإسلامية المتشددة من السجون للوقوف في وجه خصومه السياسيين من الناصريين والشيوعيين، فإذا بالمنشورات التي توزعها الجماعات الإسلامية بالإسكندرية للتحريض ضد البابا شنودة لقيامه بحركة تبشيرية، مما أوغر صدور المسلمين وأعقب ذلك مباشرة محاولة إحراق إحدي الكنائس الأرثوذكسية بالخانكة([208]) عام 1972.

وتصاعدت الأحداث بخطاب البابا شنودة عام 1978 واقتراحه وضع كتب مشتركة للحض علي التسامح ومقاومة ظاهرتي التطرف والإلحاد بين رجال الكنيسة وعلماء الأزهر، وتوالت الأحداث الطائفية بين المسلمين والأقباط إلى الخطاب الشهير للسادات في 14 مايو 1980، هذا الخطاب الذي قصم ظهر

[208] هي إحدي المدن القديمة وكانت تسمي " الخانقاة " التي أسسها الناصر محمد بن قلاوون، ثم حرفت إلى الخانكة، وكانت تعني مكان العبادة في الفارسية، وهي من ضواحي القاهرة، ولكنها تتبع محافظة القليوبية

البعير باتهام المسيحيين بمحاولة إنشاء عاصمة منفصلة لهم في أسيوط (دولة داخل الدولة)، وبهذا اتسعت دائرة الشقاق التي لم تلتئم بين المسلمين والأقباط منذ نشأتها حتى وقوع حادث كنيسة القديسين في الإسكندرية عشية أعياد رأس السنة الميلادية يوم السبت 1 يناير 2011م.

وفي هذا الحادث الأليم وضحاياه، وجه الاتهام بتدبيره إلى وزير الداخلية آنذاك حبيب العادلي، ولم يتسن التأكد من المعلومات التي مازالت قيد التحقيق منذ ذلك الحين ولم تنته حتى اليوم، وإلى ما شاء الله.

واغلب الظن أن هذه الحادثة مع الظروف المواتية حينئذ ساعدت علي تلاحم بين المسلمين والأقباط في مواجهة السلطة صاحبة المصلحة الوحيدة فيما جرى، وقد تجلي هذا التلاحم أثناء أعظم ثمانية عشر يوما في ثورة 25 يناير، حيث خرج الشعب المصري عن بكرة أبيه، مسلمية ومسيحييه للمطالبة بالحرية والكرامة الإنسانية، فلم يكن الأقباط استثناءا داخل النسيج العام، بل شاركوا الشعب المصري خروجه العظيم، وتشاركوا في المأكل والمبيت في العراء طيلة أيام الثورة ومليونيات أيام الأسبوع خارج أسوار الكنيسة لأول مرة، لأنهم أدكوا أن النظم السياسية كانت

تتلاعب بهم عن طريق القيادات الكنسية التي حولت الكنيسة القبطية إلى حزب سياسي وحظرت عليهم البحث عن حقهم في المواطنة خارج أسوار الكنيسة والكاتدرائية.

وكانت أحداث ماسبيرو وتشكيل ائتلافات وتحالفات ظهرت في الاعتداء علي الكنائس القبطية : صول والمريناب وإمبابة تدشينا للانفصال السياسي للشباب القبطي عن السلطة السياسية للكنسية والاندماج مع جموع الشعب المصري في مطالبه العادلة بالحرية والكرامة الإنسانية وحق المواطنة الكامل، وتحول استشهاد " مينا دانيال " لشعار وأيقونة ترددها الحناجر في ميادين التحرير.

وهناك حقائق تتجاهلها النظم السياسية والقيادات الكنسية وأهمها أن الأقباط ليسوا كتلة واحدة متجانسة من ناحية الانتماء الاجتماعي، فمنهم التاجر ورجل الأعمال والطبيب والمهندس والعامل والفلاح وصاحب المهنة والحرفة، وهم منتشرون في طبقات المجتمع رأسيا، ويجمع بينهم الانتماء للدين المسيحي من ناحية والانتماء للدولة المصرية من ناحية ثانية، ويختلفون في التصورات والرؤي والآمال تماما مثل بقية المصريين، أما الحقيقة الثانية فهي أن النظم السياسية تركز اهتمامها علي الكنيسة الأرثوذكسية رغم تعدد المذاهب القبطية ما بين : الأرثوذكس

والبروتستانت والكاثوليك، مع أن هذا لا يعني تباينا في الآراء السياسية والاجتماعية، ويخلق نوعا من التمييز غير الموضوعي. بالفعل، لقد نجحت النظم السياسية بعد حركة الضباط الأحرار في عزل الأقباط واختزالهم في رأس الكنيسة واعتباره ولي الأمر السياسي للأقباط جميعا، ولم تفلح توصيات الكنيسة بعدم مشاركة الأقباط في التظاهرات السلمية في أعقاب ثورة 25 يناير 2011.

ولكن هذه الأوضاع الجديدة من التلاحم بين مكونات الشعب علي مبدأ المواطنة المتساوية ونبذ التمييز الديني والفئوية الاجتماعية أصيبت بانتكاسة شديدة بعد صعود جماعة الإخوان وريديفهم من السلفيين للسلطة وسيطرتهم علي مقعد الرئاسة بجانب السلطة التشريعية والتكشير عن أنياب التوجه الطائفي للتيار المتأسلم، وقد استفاد النظام السياسي الجديد من هذه الحالة بعد إعادة تصدير الأنبا تواضرس للمشهد السياسي لتكون الكنيسة وكيلا عن الأقباط في التعامل مع دهاليز الدولة العميقة.

ثانيا :الجماعات الدينية الموازية (غير الرسمية)

نقصد بالجماعات الدينية غير الرسمية تلك الجماعات الموازية التي تنافس المؤسسات الدينية الرسمية كالأزهر الشريف والأوقاف والكنيسة المصرية أو المعبد في القيام على الدعوة ورعاية شئون المنتمين للديانات السماوية الثلاث المعترف بها في دستور الدولة من المسلمين والمسيحيين واليهود، والقيام والعناية بمصالحهم الدينية والاجتماعية والثقافية، حيث بدأت معظم تلك الجماعات بنشر الدعوة الدينية والأخلاقية أو التبشير بالمسيحية في بداية نشأتها، وظل عدد قليل من هذه الجماعات على نفس الدرب وهو الدعوة، بينما تحولت كثير من الجماعات الأخرى إلى العمل الاجتماعي والتعليمي والصحي والاقتصادي ليكون مدخلا للعمل السياسي المغلف بالدين في مرحلة لاحقة، وصار لتلك الجماعات أذرعا سياسية في صورة أحزاب سياسية يسكن التطرف في وعي جمهورها وتتصارع مع الأحزاب المدنية " الهزيلة " للوصول إلى الحكم عبر بوابة الدين والشريعة في أعقاب ثورة 25 يناير 2011.

وقد استطاعت هذه الجماعات الدينية الموازية تحقيق أربعة أهداف رئيسية عبر تاريخها هما :

1- شغل الفراغ الذي تراجع وتراخى مؤسسة الأزهر عن دورها في شئون الدعوة.

2- مشاركة ومزاحمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل رياض الأطفال والمدارس والجامعات والإعلام.

3- اختراق مؤسسة الأزهر على جميع مستوياته.

4- شغل الفراغ الذي تنازلت عنه الدولة بمحض إرادتها في الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية.

حيث اقتسمت الجماعات الدينية الموازية (الإخوان والسلفيون) الجماعات الصوفية([209]) على استحياء- المنبر والمدرسة ودور الرعاية الصحية والاجتماعية فيما بينهما، فسيطرت الجماعات السلفية([210]) مع تنوعها الكبير على حوالي 9000 (تسعة آلاف

---

[209] - الصوفية مصطلح قديم يطلق على الجماعة التي تتخذ من التصوف منهجا وطريقة ومذهبا في الحياة، والتصوف من المفاهيم الغامضة التي اختلف حولها الباحثون بين التعريف اللغوي والتعريف ذو الطابع الفلسفي والتعريف الثالث يدور حول وصف سلوك المتصوفة وأفعالهم، ففي التعريف اللغوي يعود إلى الصوفانة وهي بقلة صغيرة أو إلى قبيلة صوفة التي كانت تعمل في خدمة الكعبة المشرفة، أما التعريف الفلسفي فيذهب إلى أن التصوف " نزوع فطري في الإنسان نحو التسامي والكمال والمعرفة عن طريق الكشف الروحي أو العلم اليقيني الناشئين عن الإلهام الإلهي والنظر العقلي..." أما التعريفات التي تركز على السلوك فتقول " المتصوفة هم من يتركون مالا يعنيهم ويقطعون كل علاقة تحول بينهم وبين مقصودهم ومطلوبهم وهو الله سبحانه جل شأنه . **للمزيد ينظر : عمار علي حسن، التنشئة السياسية للطرق الصوفية في مصر ص 46-48**

[210] - عندما نصادف مصطلح السلفية نصطدم دوما بمشكلات جمة بسبب تقلبه في وجه عدة لفظا ودلالة، إذ يطلق في العادة على كل فكر ديني ينتمي إلى الماضي باعتباره أهم من الحاضر ، ويجعل من السلفية آلة تفكير تجعل من تجارب الماضي حكما أو مقياسا للحكم على الحاضر، وينصرف ذهننا عندما نستمع مصطلح " السلفي " في حياتنا اليومية

مسجد، وحوالي 6000 (ستة آلاف) زاوية، وما يقرب من 13000 (ثلاث عشر ألف جمعية خيرية ([211]) وتشاركها جماعة الإخوان في احتلال بقية المنابر والعمل الخيري عبر الجمعيات الأهلية المدعومة من النظم السياسية الرجعية في الخليج نتيجة الترهل والشيخوخة اللتان أصابتا فرعا من مؤسسة الأزهر الرسمية مثل وزارة الأوقاف القائمة علي شئون الدعوة بالمساجد والزوايا ومؤسسات الدولة الأخرى مثل وزارة الشئون الاجتماعية ووزارات الصحة والتربية والتعليم والإعلام، وتمثل ذلك في سوء أداء أجهزة الدولة في التعامل مع تلك الجماعات الموازية والسرية التي شغلت الفراغ الذي تركه الأزهر ووزارة الأوقاف وغيرها من مؤسسات الدولة الخاملة المتكلسة (وزارات التعليم– الثقافة– الإعلام) لتتمدد فيه.

إلى كل من يتخذ السلف الصالح هيئة للاعتداد بالماضي، واخترامه وقياس الحاض عليه، فإن طابقه فهذا هو الخير الطلق، رغم أن مصطلح السلف في المعاجم ينصرف إلى معنى التقدم كما ذكر صاحب لسان العرب [ابن منظور- لسان العرب مادة " س ل ف " ، ويقول ياقوت الحموي في معجم الأدباء " ليس للخلف أن يطمح إلى الفضل، فإن الفضل للمتقدم " ج 206/18 ، أما أبو حامد الغزالي فترجع كلمة سلفي عنده إلى السلف الصالح، ويختص بالصحابة والتابعين وتابعي التابعين من هؤلاء الذين عاشوا في القرون الثلاثة الأول [إلجام العوام في علم الكلام ص 62]. ينظر : حافظ دياب ، السلفيون والسياسة ص 20-21

[211] - ينظر : حافظ دياب ، السلفيون والسياسة ص 195

ويمكننا تحديد أهم خمس جماعات سلفية المنتشرة في([212]):

1- السلفية الأزهرية([213])

2- السلفية الثائرة علي الأزهر

3- السلفية المستوردة

4- سلفية مواجهة المجتمع

5- سلفية الهواة والتجار

يعبر هذا التقسيم عن أهم التحولات التي مرت بها الدعوة السلفية خلال القرنين الماضي والحالي، فنشأة السلفية الأزهرية كانت بعيدة عن الشأن السياسي إلا أن ظهور السلفية الثائرة على الأزهر جاءت كرد فعل للهزة الاجتماعية العنيفة لثورة 1919 وبروز قيادات جديدة تحدت الأزهر وخريجيه، إذ بزغ نجم جماعتين هما :

أولا : أنصار السنة المحمدية

ثانيا : جماعة الإخوان المسلمين

---

[212] - ينظر: نصر محمد عارف، السلفية المصرية – رؤي مصرية ص 2

[213] - نشأت أول دعوة سلفية علي يد العالم الأزهري الصوفي الشيخ محمود خطاب السبكي (1858- 1933) الذي أنشأ جمعية لإحياء السنة ومحاربة البدع والدعوة لصحيح الدين علي درب السلف الصالح، وسميت هذه الجمعية بالجمعية الشرعية (1912) وهي جمعية معنية بالتوجه العملي نحو : النشاط الاقتصادي، والعمل الخيري ، وتقديم حلول للمشكلات الشرعية في المجتمع.

وهكذا امتلكت الجماعات الدينية الموازية وزارة إعلام شعبية جنبا إلى جنب مع القنوات الفضائية الدينية الجديدة التي تكاثرت تكاثر الفطر (وصلت إلى حوالي 36 قناة فضائية في مطلع الألفية الثالثة)، وعهدت بها إلى مشايخ أو دعاة جدد أطلق عليهم المفكر اللبناني علي حرب " فلادقة الدين " ويقصد بهم المشتغلون في الحقل الديني من غير علمائه، إذ يكتفون من المعرفة الدينية بالشائع المتداول والسطحي، بينما لا حظ لهم في الثقافة الواسعة والعميقة([214]).

ومن الغريب أن هؤلاء الدعاة يفتقرون إلى أبسط قواعد الثقافة الفقهية والأصولية، واستعاضوا عنها بثقافة الهجرة والترحال خارج أوطانهم إما طلبا للمعونة والتمويل أو احتذاءا بالسلف حتى يحوزوا التزكية التي تؤهلهم للإمامة واعتلاء المنابر والتأليف([215]).

هؤلاء الدعاة الجدد تلاعبوا بالشعور الديني ومشاعر البسطاء وحولوا الدين بمقاصده الإنسانية السمحة إلى التدين الأيدلوجي التجاري أو ممارسته كعادة طقوسية، أي حولوه – من خلال

---

[214] - ينظر : حافظ دياب ، السلفيون والسياسة ص 201

[215] - ينظر : المرجع السابق

خطاب تعبوي–إلى شكل شعائري مسلوب المحتوى الموضوعي في فهم النص الديني، وامتلكت تلك الجماعات الدينية إلى جانب ذلك دورا موازيا في الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية من خلال مؤسسات أهلية كانت تتلقى دعما غير محدود من بعض الدول العربية ومن عمليات تجارية واقتصادية عابرة للحدود من خلال أعضائها المنشرين في بلدان العالم المختلفة.

وإذا عدنا إلى فترة تاريخية سابقة لنلقي الضوء على الطريقة التي تعاملت بها قيادات ثورة يوليو 1952 مع جماعة الإخوان سنجد أن بعض قيادات الثورة قد التحقوا بعضوية الجماعة ومنهم الزعيم " جمال عبد الناصر" عام 1948م في أثناء حرب فلسطين، واستدل هيكل على اقتناع بعض ضباط الثورة بأفكارهم بالسماح للجماعة وحدها بممارسة نشاطها، وفي الوقت نفسه حُلت جميع الأحزاب السياسية، ولكن الضباط الأحرار أدركوا خطورة الإخوان بعد الاختلاف مع قيادات الجماعة في عام 1954 .

وقد وضع نظام يوليو– نتيجة لتجربته معهم– تصورا جيدا لاستئصال الظاهرة السياسية الدينية بصدور قرار حل الجماعة عام 1954 وانتهاج سياسة جديدة من خلال التنمية الشاملة والمشاريع الاقتصادية الكبرى التي تصلح حياة الناس إلى جانب

التصنيع وتفعيل قيم العدالة الاجتماعية وتأسيس بنية ثقافية مستنيرة إلى جانب التعامل الأمني مع عناصرهم المتطرفة في أعقاب ظهور الفكر التكفيري بشكل سافر في سلوكياتهم وأدبياتهم التي عبر عنها أفكار أو الأعلى المودودي وسيد قطب كأقطاب لجماعة الإخوان، وقد نجح النظام في ذلك إلى حد بعيد، إلا أن هذا التصور شابه بعض القصور، حيث كان بحاجة- في رأيي- إلى خطة مستمرة طويلة المدى تعمل من خلال أدوات ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية على محاصرة أفكار تلك الجماعات السياسية المخادعة وتجفيف منابعها الفكرية بفتح الباب أمام حياة حزبية حقيقية تجدد الفكر وتفتح الأبواب على مصراعيها للحرية والحوار والإبداع.

وبالعودة إلى المعالجات السابقة، نرى أنه قد تراءي لبعض السياسيين في نظم حكم ما بعد ثورة يوليو 1952 أن تأميم مؤسسة الأزهر لصالح القرارات السياسية سيحقق نفعا واستقرارا دائما للنظام السياسي الذي شكل " أوليجاركا" ومراكز قوي خاصة من فئات معينة (قيادات عسكرية، وشرطية، وقضائية) على أنقاض نظام الملكية والإقطاع، وبما أن " الرياح لا تأتي دائما تشتهي السفن " فقد أدى هذا ضمن ما أدى إليه من ضعف عام

إلى ضعف المؤسسة الدينية الرسمية وغيرها خصوصا في عصر الرئيس محمد أنور السادات الذي عمل على احتواء هذا التيار بداية من عام 1971 وشهد عام 1977 انتفاضة الخبز التي جعلت السادات يرتمي في أحضان جماعات الإسلام السياسي واعتبرها ظهيره السياسي في مواجهة اليسار الشيوعي والاشتراكيين المطالبين بالعدالة الاجتماعية، ولم يكتشف خطورة الجماعات المتدسيسة([216]) إلا قبيل اغتياله بوقت قصير بعد اعتقالات 3 سبتمبر كمرحلة أولى، ثم في حادث المنصة الشهير في احتفالات أكتوبر 1981.

ومع استمرار تهافت المؤسسات الدينية الرسمسة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والصحية في عهد الرئيس" مبارك " ووصولها إلى حالة الضعف الكامل والتردي غير المسبوق نتيجة اتباع سياسات رأسمالية واستهلاكية قامت على تأسيس طبقة رجال أعمال جشعة وتجلت آثار تلك السياسات بوضوح أثناء رئاسة الشيخ محمد السيد طنطاوي لمشيخة الأزهر.

[216] ـ أقصد بالمصطلح تلك الجماعات التي تستخدم الدين كخدعة للوصول إلى السلطة السياسية

لقد شغلت تلك الجماعات الدينية الموازية الفراغ الذي تركته المؤسسة الدينية الرسمية وغيرها، ثم جاء الشيخ أحمد الطيب من قلب الحزب الحاكم ولجنة سياساته (الحزب الوطني المنحل) ليستكمل المشوار بهدوئه وتقليديته في ظل ظروف بالغة السوء فلم يغير ساكنا حتى أطاحت ثورة 25 يناير بقشرة النظام السياسي المتيبس، ثم مرت المرحلة الانتقالية للمجلس العسكري بكل أخطائها ومساوئها، وخلفهم جماعة الإخوان التي حاولت بعدها السيطرة على شئون المشيخة والحلول الكامل محل المؤسسة الدينية الرسمية (أخونة الأزهر) فكان للشيخ مواقف اتسمت بالجرأة أحيانا والحياد والتردد أحيانا أخرى، حتى سقطت الجماعة في 30 يونيو 2013، ولكن هذا الدور ما زال متراجعا نتيجة تراكم المشاكل، وهذا يحتاج إلى جهود جبارة ليس لإعادة صياغة وتجديد الخطاب الديني الوسطي المتفهم لظروف العصر ومتغيراته، والتخلص من آثار أخونة الأزهر والأوقاف وأثر ذلك على توجيه ثقافة المجتمع، بل للمطالبة بتطوير الخطاب السياسي والثقافي قبل تطوير الفكر الديني دون تجاوز لحدود العقيدة وثوابتها.

وفي ضوء ما سبق، يمكننا فهم أسباب تعجل جماعة الإخوان وحلفائهم في السيطرة على الأزهر الشريف وهيئة كبار العلماء ووزارة الأوقاف في مرحلة حكمهم والتي لم تتجاوز عاما واحدا، فهل يمكن – بعد ذلك– تفسير الاتجاه الذي بدأ مبكرا نحو علمنة التعليم الديني (مثل الأزهر) كعملية تصب في صالح المجتمع المصري أم أن النتيجة كانت على عكس المأمول ؟

ربما يمكننا– بقليل من التمحيص– استنتاج ادراك مؤسسي جماعة الإخوان في مهدها بمكانة الدين الإسلامي في تشكيل الهوية المصرية والعربية وتجذرها التاريخي في كتاتيب تحفيظ القرآن ومناهج الأزهر وتعاليمه، ولذلك عكفت الجماعة على تأميم المجال الديني داخل المؤسسة الدينية الرسمية لصالح أفكارها التي انحرفت عن جادة الصواب خطوة خطوة لسنوات تربو على ثمانية عقود من خلال نشر أتباع الجماعة وأعضائها في جميع مراحل التعليم من الروضة إلى المدارس والجامعات والمعاهد الأزهرية وبين الأساتذة والطلاب حتى بدأت بشائرها المنفلتة الأعصاب المفتونة بالقوة في استعراض يعرف إعلاميا بأحداث ميليشيات جامعة الأزهر بالقاهرة قبل ثورة 25 يناير 2011 بوقت قصير عام 2009م، ثم دانت لهم ثمارها من

العنف في الاحتجاجات الطلابية العنيفة خلال الفصلين الدراسيين الأول والثاني من العام الدراسي 2014/2013 إثر عزل الرئيس محمد مرسي بعد تمسكه بالإعلان الدستوري المحصن، وفض اعتصامي رابعة والنهضة في أعقاب ثورة الشعب المصري على النظام الفاشي في 30 يونيو 2013.

والخلاصة–في رأيي – أنه بعد مرور عشرات السنين على علمنة التعليم الديني بقصد تحديثه وتطويره، فإن حصاد التجربة حصاد حصاد مرير مرارة العلقم، فلا الأزهر استطاع تقديم عالم مسلم مستنير يفهم دينه فهما عميقا وينقله إلى العالم أجمع بلغاته المختلفة إلا بشكل استثنائي ومبتسر، ولم تسع مؤسسة الأزهر إلى تطوير الفكر الديني بما يفيد من التقدم العلمي في عملية تنوير مستمرة ودائمة، ولا هو استطاع تخريج طبيب أو مهندس أو محاسب مسلم ينشر الدعوة الوسطية في ربوع العالم الإسلامي، فلا الدعوة استمرت وتطورت ولا تحديث الفكر أصاب هدفه المرجو منه؛ لأن الركائز الثلاث لم تتوافر على أهمية تضافر جهودها معا من أجل هدف واحد أسمى.

وبعد، ترى هل تستطيع القيادة الجديدة للدولة المصرية معالجة ما أفسده الزمن والأنظمة الحاكمة باتباع وسائل علمية في

محاصرة ظاهرة شق النسيج الوطنى عبر الجماعات المتطرفة ؟ وهل يستطيع النظام الجديد توظيف عجلة البحث العلمي في تقييم الواقع وابتداع الحلول غير التقليدية ؟ وكيف يستطيع النظام السياسي الجديد معالجة آثار العولمة وهو يستخدم نفس أدواتها في مقاومة التطرف ؟ وكيف يقاوم الجهل والفساد العقلي وهو أمضى أسلحة التطرف وهو يترك الفساد المالي والإداري يرتع كالخيول الجامحة في مؤسسات الدولة ويعزل أو يقصي من يكشف عورات الفساد في مؤسسات الدولة ؟ وهل يمكن للإرادة السياسية الجديدة أن تضع مصلحة الوطن العليا في حسبانها فتبدأ علاج الجذور المتعفنة بدل أن تكتفي بنثر بعض الماء الرطب على الأوراق اليابسة ؟ وإطلاق حرية التعبير بدلا من تأميم وسائل نشر الوعي والمشاركة المجتمعية.

لقد صار الوباء الطائفي والمذهبي والتكفيري عابرا للحدود الجغرافية والزمانية معاً، وها هي الجماعات الإرهابية الدموية تستخدم أحدث الأسلحة والتكتيكات لتقضم أطراف دول عربية مثل: العراق وسوريا ولبنان وليبيا وسيناء وتقيم الإمارات والدول وبؤر الإجرام وتحمل قيم البربرية تحت رايات سوداء يتصدرها شعار " لا إله إلا الله " وتكبر باسم الله وهي تطيح بالجماجم

وتسيل الدم ماء أسود، أخشى أن تكون هذه الأوضاع الكارثية مرشحة للدوام سنوات بعد سنوات والعياذ بالله، مثلما شهدت القارة الأوروبية أيام الحروب الرهيبة بين طوائفها المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية، فهل من عقول تفهم وأنظمة حكم تع ؟

وتساوقا مع ذلك، أخشى أن تكون عودة مشايخ الدعوة السلفية لاعتلاء المنابر بالاتفاق مع وزارة الأوقاف كما نقلت لنا إحدي الصحف المصرية (المصري اليوم)([217])، وذلك تحت دعوى مواجهة التكفيريين أو ما يسمى بتنظيم " داعش " الاسم المختصر لدولة الإسلام في العراق والشام، إنها كلمة حق يراد بها باطل... أخشى أن يكون ذلك إشهارا لفشل الأزهر والأوقاف في مواجهة الفكر المتطرف المؤدي للعنف، والإعلان عن جفاف منابع الفهم الوسطي العقلاني للإسلام، وتأكيد عدم القدرة على اجتراح خطاب ثقافي / ديني متزن ومستنير وسط هذا الركام.

وهل تكرر مؤسسة الأزهر أخطاءها الكارثية مرة أخرى وتعيد الكرة إلى ملعب دعاة التحجر أو التكفير والعنف ؟ أظن أن هذا مؤشر سلبي لأن الأزهر بهذه الطريقة لن يصبح قادرا على القيام بالجهد المأمول واستعادة دوره التاريخي، وأتساءل أخيرا : هل من

[217] المصري اليوم، العدد 3722 الموافق 23 أغسطس 2014

رؤية جديدة تحدد معالم الدور الجديد لمؤسسة الأزهر من ناحية كمؤسسة ضبط اجتماعي أساسية فتساهم مع مؤسسات الضبط الاجتماعي الأخرى لاستعادة التوازن والسلم الاجتماعي ؟ وهل النظام الجديد راغب حقا في ذلك ؟ أم راغب في تكرار تجارب فاشلة أودت ببلاد عربية وإسلامية مجاورة إلى ذيل القائمة وخارج التاريخ والجغرافيا ؟

أظن أن الوقت وإن كان لم يفت بعد، إلا أن الفسحة الزمنية تتضاءل وتنحسر بشكل مطرد أمام انتشار موجات العنف والإرهاب ليس من قبل الجماعات الإرهابية وحدها فحسب، بل من قبل بعض المنفلتين في المؤسسات الأمنية لنظم الحكم الاستبدادية في المنطقة التي فشلت في تبني رؤي وسياسات اقتصادية وسياسية وتنموية ناجحة، وتتذرع بانتشار ظاهرة الإرهاب مبررا لتمارس العنف خارج القانون لتصدر الخوف إلى شعوبها المستكينة- مؤقتا- بسبب استدعاء صور النماذج الدموية في البلاد العربية المجاورة العراق- سوريا-اليمن-ليبيا، وهي دواع من المستحيل استمرارها، ولكن النظم السياسة المتوترة تسعى دوما لشراء الوقت مهما كان قصيرا أو كانت عواقبه وخيمة علي المجتمع ومستقبل أبنائه.

ثالثا : دعوات التجديد : تجديد ما ولماذا ؟

يعرف الخطاب لغة بأنه الكلام والحديث، ، من المادة : خاطب، يخاطب .. ومصدره خطاب ومخاطبة، وفي الاصطلاح قد يراد من هذا الكلام التبليغ أو سوق البراهين لبيان قوة الحجة أو الفصل في القول أو التوجيه لبث القيم في القول أو استنهاض همة الغير لدفعه إلى العمل([218]).

ومنه أيضا إيصال الأفكار إلى الآخرين بواسطة الكلام، والخطاب الديني مصطلح حديث يشير إلى الدين الإسلامي، رغم أنه لا يمنع دخول المفهوم على الخطاب اليهودي أو المسيحي، ولكن المفهوم الأول هو الأكثر التصاقا بالمصطلح.

وتعرف المجتمعات البشرية أكثر من نوع من الخطاب، منها الخطاب السياسي، والخطاب الثقافي أو الفني، والخطاب الديني، ويمكن أن يسيطر أحد هذه الخطابات على مجتمع ما في مرحلة زمنية معينة ثم يتحول المجتمع إلى خطاب من نوع آخر في مرحلة زمنية أخرى لاحقة.

---

[218] ينظر : المعجم الوسيط مادة (خطب)، طه عبد الرحمن ، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ص 22

ورغم اختزال الخطاب الديني في الخطاب الديني الإسلامي، إلا أن الحقيقة تجعل منه مصطلحا عاما يشمل الخطاب الديني في الأديان السماوية، وربما يكون السبب في ذلك هو حداثة المصطلح المركب وارتباطه بالعصر الحديث وما حدث من تغيرات جوهرية في فهم الدين الإسلامي ومقاصده.

ومع أن هذه ظاهرة الخطاب الديني عرفت في الديانات التي سبقت الإسلام مثل اليهودية والمسيحية، إلا أن المصطلح اكتسب زخما كبيرا لدى المسلمين، وليس هناك دليل أقوى مما سطره " س. ك كو كوريل " في خطابه إلى الأديب الروسي تولتسوي ينعي إليه الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية وصاحب الرؤية المتسامحة الذي توفى عام 1905 وهو في طريقه لأوروبا، ولن يستطع أحد مواصلة جهده في تجديد الفكر الإسلامي، ولا أن ينقي الدين من سوء الفهم وسخف الاعتقاد، وبمعنى آخر لن يجرؤ أحد من علماء المسلمين القيام بالمهمة التي أداها تولستوي لديانته لاستكمال رؤية الإمام الشيخ محمد عبده([219]).

[219] يمظر : مراد وهبه، التجديد الديني في الفكر الإسلامي – الفكر المعاصر 2014/2 ص 14

إن الخطاب الديني عنوان كبير لمحنة أمة ظلت ترده خاليا من محتواه منذ بضعة قرون، وتتلهي عن واجبات اللحظة في قهر الجهل أولا وتعظيم العلم وتقديره، وما زالت وستظل تدور في نفس الفلك المستدير دون إنجاز يذكر، لأنها فقدت البصيرة قبل أن تفقد الإحساس بأهمية الزم وعظم المسئولية.

ويري السماح عبد الله أنه إذا كان الخطاب الديني هو الذي يحمل الأفكار وينشرها بين المجتمع فيعتنقها العامة ويؤمنون بها، لأنها تسري في النفوس مسرى الدم بقوة فكرة العقيدة وبوسيلة عنف الاعتقاد، فإنها إذا ألقت بذورها في بيئة غير متعلمة وغير واعية كانت حمولتها أثقل بالجهل والعشوائية ونشرت الخرافة وكانت أرضا خصبة للإشاعة، وما نراه اليوم من تقتيل وقطع للرقاب وتمثيل بالجثث لأكبر دليل على سيطرة الخطاب الديني المظلم على المجال العام([220])، وهذا في رأيي لا يخص الخطاب الديني وحده، بل يشمل الخطاب الثقافي العام، وإن كان الخطاب الديني يمثل ثقلا خاصا.

لقد مرت الشعوب العربية والإسلامية– من قبل– أثر تلك الفتوى الدينية التي حرمت استخدام آلة الطباعة التي ظهرت في عصر

[220] - ينظر : السماح عبد الله، الخطاب الديني المعاصر ص 8

النهضة منذ ما يربو على أربعة عقود، وكذلك تأثير الفتوى التي حرمت استخدام مصابيح الشوارع في عصر السلطان " قنصوه الغوري " بدعوى متخلفة أن الله كان قادرا على جعل الليل مضيئا، فلماذا نسعي نحن لإضاءته، فساهم هؤلاء بخطابهم الظلامي ليس في إظلام الشوارع فحسب، بل إظلام العقول قبلها([221]).

وهذا الفكر الظلامي الذي انتشر في حقب متوالية، مازال هو دليل الأمة في أمة تجعل من فهمها الخاطيء للدين وللكون دليل القافلة نحو المجهول.

وبالرغم من تراخي وتكاسل مؤسسات التعليم والثقافة والإعلام عن منلقشة تجديد الفكر الديني وخطابه بالتبعية إلا أن مصر– على سبيل المثال– قد عرفت تصدر الخطاب السياسي لكافة الخطابات في عشرينات القرن الماضي، وظلت على عهدها به بينما جاء الخطاب الديني في المرتبة الثانية إلى منتصف الستينات وتحديدا حتى عام 1967 عند وقوع صدمة النكسة وجاء في إثرها رد الفعل العكسي ضد الخطاب السياسي ليصعد

[221] ـ ينظر : المصدر السابق

الخطاب الديني ويتبوأ المرتبة الأولى بينما يتقهقر الخطاب السياسي إلى المنطقة الدافئة بعيدا عن الأنظار([222]).

وفي أعقاب ظهور الجماعات الريديكالية الدينية بدأ الحديث خافتا عن تجديد الخطاب الديني ثم اشتد عود تلك الدعوة في إثر الخطاب الجهادي التكفيري العنيف.

وظلت المجتمعات العربية بمفكريها ومثقفيها وسياسييها وباحثيها– لوقت غير قصير– تتنادي إلى ما يسمى بتجديد الخطاب الديني باعتباره جوهر الأزمة الحضارية الحالة بمجتمعاتها، وبقيت تلك الدعاوى كضجيج بلا طحين، لأنها قلبت الحقائق فوضعت العربة أمام الحصان، وكلما اشتد نفير جماعات العنف على المجتمع المحلي والدولي تتجدد الدعوى، ثم انتقلت عدوى المطالبة بتجديد الخطاب من الخطاب الثقافي العام إلى الخطاب السياسي في أعقاب ثورات الربيع العربي التي فضحت فشل جماعات الإسلام السياسي في مواجهة الواقع وتلبية طموحات الشعوب العربية وآمالها الاقتصادية والاجتماعية عندما صعدت إلى سدة الحكم في كل من مصر وتونس بشكل

[222] ينظر : إكرام لمعي ، الخطاب الديني في مصر (الراهن والمأمول) ص 73

مباشر، وفي العراق وليبيا بصورة أخرى وفي السودان من قبل دون أن تقدم أنموذجا يحتذي في الاستنارة.

ومن البدهي أنه عندما نطرح قضية تجديد الخطاب الديني أن نحرر مفهوم كل من مصطلحي الفكر الديني والخطاب الديني وتجديد الخطاب الديني مسئولية من ؟ هل هو مسئولية وزارة الأوقاف والأزهر وحدهما ؟ أم مسئولية علماء الأمة ومفكريها ومثقفيها كي نستطيع المضي قدما في تحديد حاجة المجتمع إلى أي منهما تجديد الفكر أم تجديد الخطاب أو نحتاج إليهما معا للتغلب على المأزق الحضاري الذي تعاني منه الأمة منذ وقت طويل ؟، وكيف نجيب عن كثير من التساؤلات وأهمها : هل الخطاب الديني كل لا يتجزأ أم أن الخطاب الديني يضم فروعا متنوعة من الخطاب منها السلفي التقليدي والسلفي الجهادي، والخطاب الديني المحافظ والمعتدل، ومنه أيضا الخطاب الديني التنويري ؟ وهل الفكر الديني هو الخطاب الديني ؟ وكيف نقيم العلاقة بينهما ؟ هل هي علاقة عكسية أو علاقة تضمن أو علاقة تكامل ؟ وهل سيحل تجديد الخطاب الديني المزعوم مشكل انتشار التطرف والعنف في المجتمعات الإسلامية وفي العالم كله ؟ وإذا كانت السلطة السياسية والقيادات الدينية تقول

شيئا وتفعل نقيضه فكيف يصدق المجتمع تلك الشعارات المفرغة من المضمون ؟

نذهب أولا إلى تعريف الفكر بأنه إعمال العقل في المعلوم المتوفر معرفيا وثقافيا للوصول إلى المجهول بحل المشاكل والكشف عن العلاقات.

والخطاب هو مجموعة من المعايير المعرفية والأخلاقية المنتظمة في نسق فكري واحد له حدود وتخوم تفصله عن غيره من الخطابات المختلفة.

وفي رأيي– إن هناك فروقا جوهرية بين تجديد الفكر الديني الذي يعتمد على العقل البشري ومنجزاته في تحصيل المعارف الدينية والكشف عن العلاقات المتغيرة بين قاريء النص ومستقبليه والظروف التاريخية والأركلوجية والخطاب الديني باعتباره أداة توصيل مجموعة من المعايير العقائدية والأخلاقية ثابتة إلى جمهور ما يطلبه ويسعى إليه، فالأول أداة انتاج ونقد قابلة للتطور بينما الثاني أداة توصيل ونقل تتسم بالثبات، والأول أداة حوار وتمييز وتصنيف، أما الثاني فهو أداة إلقاء من طرف واحد لتبرير قناعات سابقة.

وإذا انتقلنا إلى كلية الخطاب الديني وتجزئته، نقول إن الخطاب الديني ليس كلا متماسكا، بل هو خطاب متعدد الروافد منه السلفي ومنه المحافظ ومنه أيضا الخطاب الجهادي التكفيري، ومنه الخطاب الديني التنويري الذي يستعين بمنجزات العصر في مناقشة قضايا الدين بعقل نقدي مفتوح.

ووفق تعبير أحد الباحثين المعاصرين هناك فرق واضح بين التجديد والتجدد في الفكر، فالأخير(أي التجدد) يحدث تلقائيا ويتناول ما يطرأ على الفكر من تغيرات وتحولات ناتجة عن التفاعل بين الفكر والمجتمع، أما تجديد الفكر فهو عمل واع وهادف ومقصود يناقض مفهوم التقليد ويمارس التجديد جماعيا وفرديا، وهو يتعلق بالفكر والفهم المرتبط بالإنسان وليس بالنص الديني المقدس([223]).

ومن الآفات التي لحقت بالفكر الديني آفة سيادة العقل التقليدي الاتباعي (الناقل) وغياب العقل النقدي، حيث تتطلب التغيرات الحديثة في المجتمع الدولي وإنتاج المعرفة إلى عقل نقدي واع يتفاعل مع التكنولوجيا والتقنيات والبرمجيات التي توظف وسائل

[223] ينظر : فتحي رمضان حسن، تجديد الفكر الديني بين النظرية والتطبيق ص 25-26

الاتصال الحديثة في الوصول إلى أفضل النتائج وأدقها بأيسر الطرق وبسرعة فائقة.

ويضع علي مبروك([224]) إصبعه علي موطن الداء عندما يقول إن الخطاب الذي تقوم علي حراسته مؤسسة الأزهر خطاب معاد للحريات العامة فهو يصدر خطابا شكليا بديلا للعمل المعرفي النقدي، فكيف لمؤسسة الأزهر التي تتخفي خلف شعارات خطاب ديني سائد أن تتصدي لعمل نقدي يبحث عما في أعماق هذه النصوص من مقاصد.

ويضاف إلى تلك الآفات السابقة التعصب والتحجر المذهبي والفقهي الذي يغزو عقل الإنسان المسلم ويوقف التفاعل الإنساني، لأن التعصب المذهبي والفقهي وحتى العلمي يضفي على المذهب الانتقائي صفة القداسة ويحول كل مذهب إلى شرع ملزم يحرم مخالفته، وهذا هو ما ساعد على قتل فضيلة التسامح مع الآخر ورفض التباين والتعدد في الرأي والفهم مع أن الاختلاف في الرأي سنة الله في خلقه، ولذلك خلقهم.

وقد شجع معظم الحكام العرب من خلال نظم حكمهم الاستبدادية والبيروقراطية على التعصب المذهبي وتغذية النزاعات العرقية

[224] ينظر : علي مبروك، قول عن النخبة والخطاب والقرآن ص 54 وما بعدها

وانتشار الجهل باعتبارها أدوات مجربة سلفا للحفاظ على الملك كما يفهم هذا المعنى من قول الإمام محمد عبده " السبب في بقاء قوة سلطان الخلاف والنزاع هو فشو الجهل وتعصب أهل الجاه "([225]).

[225] - محمد عبده، تفسير المنار 354/2

الخلاصة

كيفية الخروج من التيه ؟

يتمثل المأزق في التغيرات التي أصابت المجتمعات العربية بعد ما يسمى بالربيع العربي (وهو تعبير لا علاقة له بمفهوم الربيع– في رأيي) الذي يعبر عن حالة السيولة الثقافية والاجتماعية والأمنية التي ضربت المجتمعات العربية شرقا وغربا من المحيط إلى الخليج، ولم تنج من تبعاته سوي دولة عربية واحدة هي تونس لأسباب أهمها عكوف الجبيب بورقيبة علي بناء الإنسان التونسي من خلال منظومة تعليم حقيقية أدت لارتفاع مستوى الوعي ووجود تنظيمات حقيقية حافظت علي كيان مؤسسات الدولة بعيدا عن استغلالها من قبل التنظيمات الدينية أو المؤسسات الخشنة في السلطة التنفيذية .

ومن المؤكد أن البحث عن حلول للمشكلات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة العربية، ومنها الدولة المصرية (على سبيل المثال وليس الحصر) بعد ثورتي يناير 2011، وانتفاضة التصحيح في يونيو 2013 والتي لم تحقق أهدافها، وكثير من الدول العربية الأخرى مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن، قد فتحت الباب على مصراعيه أمام موجات

العنف واضطراب النسيج الاجتماعي وتفكك عرى التماسك ومحاصرة العمل السياسي وحرية التعبير إن لم يكن تكميم الأفواه وخنق حرية الصحافة وحصار مواقع التواصل الاجتماعي كليا أو جزئيا، وهذا العنف والإنفلات لن يتوقف بالمواجهات الأمنية وحدها، أو بالتدجين الثقافي أو نشر ما يسمى بالفوبيا وثقافة الحظائر([226]) والخوف؛ ولا بعقد الصفقات الاقتصادية أو الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الغربيين أو المناورة بالالتجاء إلى المعسكر الشرقي لدفع الولايات المتحدة إلى مساندة بعض نظم الفساد والاستبداد، ولا باستيراد أحدث وسائل القمع ومراقبة الشهيق والزفير في صدور الشعوب؛ لأن معظم الدول الغربية إن لم تكن هي التي صنعت البعبع " عفريت الإرهاب "، فإنها تغض الطرف عن وحشيته مادام الإرهابيون يلهون ويعبثون بعيدا عن عقر دارهم، وهي قد لا تجرؤ على صرفه إلا بعد أن تجهز الساحة الإقليمية لبديل جديد

[226] ـ ثقافة الحظيرة هي الثقافة التي وضع أسسها فاروق حسني وزير ثقافة الرئيس المخلوع حسني مبارك لمدة تتجاوز 20 عاما، وكانت تقوم على تدجين جماعات من المثقين واحتواءهم ضمن جوقة الطبل والزمر والنفاق للنظام الحاكم وغض الطرف عن مساوئه بمقابل مادي ومعنوي !!!.

أكثر شراسة يحقق لها إرادتها واستراتيجيتها في السيطرة على مقدرات الأنظمة الهزيلة والتابعة.

ولذلك كانت التصريحات الأمريكية التي يفوح منها رائحة التواطؤ والاستهبال موحية بعدم المصداقية في مواجهة الإرهاب فعليا، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية في بداية ظهور تسونامي الدواعش أن قيادة داعش أذكى من القاعدة، ثم أعلنت في وقت لاحق بعد ذبح الصحفي الأمريكي أن القضاء على داعش سيستغرق حوالي ثلاث سنوات !!! هكذا بمنتهى الدقة، وأن مشاركة الولايات المتحدة ضد داعش سيكون جويا بالطائرات وليس تدخلا أرضيا بالمشاة والأرواح والدم، لأن الدماء المستباحة هي دماء الشعوب العربية والإسلامية غالبا، والدول الغربية نادرا.

إن عملية تسييل الدول القومية وتقسيمها إلى كانتونات وقبائل متناحرة بواسطة الجماعات الإرهابية ليست عملية طارئة ولا مؤقتة، بل هي عملية كبرى شبيهة بالعمليات السابقة على اتفاقيات " سايكس بيكو " سيئة الذكر التي نفذها الاستعمار الغربي في مطلع القرن العشرين في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ومن ثم فإن على النظم العربية القديمة / الجديدة ألا تركب رأسها، وألا تتمادى في فوضويتها، بإعمال وتفعيل اقتصاد السوق والرأسمالية المتوحشة ضد مصالح شعوبها والطبقات الأكثر فقرا، وذلك بأن تحدث نوعا من التوازن بين الصالح العام والصالح الخاص في ظل نظام رأسمالي يعظم من أهمية الإنتاج وليس بتمكين أصحاب المال والوكلاء التجاريين من رقاب عموم الشعوب وطبقاتها المعوزة والمتوسطة، لأن هذا سيؤدي حتما إلى تقليل فرص العمل مع تعاظم الاستهلاك وزيادة معدلات الفقر وستكون نتائجه المباشرة استقطاب عناصر التطرف والكراهية والعنف بين أبناء الوطن الواحد، وعلي تلك النظم السياسية أن تتوقف عن إعادة تجفيف منابع السياسة، مع استمرارية انتاج القهر ورعاية الفقر والتجهيل، وإلقاء تبعات سياساتها على الشعوب تارة وعلي ضلوع نظرية المؤامرة والجيل الرابع والخامس تارة أخرى، بل عليها أن تستعين بالعلم والمعرفة والبحث العلمي والكفاءة والخبرة والانفتاح على الرأي والحوار والحرية، وأن تعتمد على سواعد أبنائها في تصويب أخطاء ممارسات نظم الحكم التقليدية السابقة وبسرعة؛ وأول مبنى يجب رفع أنقاضه هو مبنى مؤسسة الفساد والإفساد المتجذر !!، وعليها أن تكون حذرة

ومتحفظة على إعادة استخدم أدوات نظم الحكم التقليدية وآليات عملها البالية؛ لأن ترف الوقت لم يعد متاحا أمامها بلا سقف وفق نظرية التجربة والخطأ لأن فيه إهدار للزمن وللفرصة المواتية لاستنهاض الشعوب في ظل ظروف تضيق فيها مساحات الحركة وتقترب موجات الفوضي من الفيضان.

إن وباء العنف والإرهاب لن ينحسر او يتبدد في القريب العاجل، ولن تضع حرب الإرهاب أوزارها وشرورها ما دامت شروط انتاجه وتواجده وتمدده حاضرة ومتوفرة بكثافة على أكثر من صعيد في بلاد العرب.. إن لدينا أكبر نسبة من الأمية والجهل والفقر المعرفي وأوسع مساحة من البطالة، وأكبر مؤسسات للإفساد الممنهج، وأعلى نسبة من التضخم السكاني، ونمتلك حصريا أدنى اهتمام واحترام لحقوق الإنسان في الحياة، ولدينا أضخم وكالات حصرية للمحسوبية، ولدينا أردأ أنواع الطبقية الأمراء والباشوات والبكوات والأغوات، لدينا كل صنوف الظلم ومليارات الدولارات النفطية الداعمة لجماعات الإرهاب التي تنثر يمينا ويسارا، وآلاف الدعاة والمشايخ والحشاشين الذين يحرضون على القتل وسفك دماء الأبرياء عبر مئات القنوات الفضائية والمنابر الاعلامية، ولدينا المتعالمون بدين الله، وهم لا يفقهون

من كلام الله سطرا واحدا، ومن يحرفون الكلم عن مواضعه، ويزيفون المعاني والمفاهيم المقدسة، كالجهاد والاستشهاد، لتصبح مرادفاً للانفجار والانتحار تقربا وزلفي إلى الله.

وبعد، أما آن لمؤسستي صنع القرار السياسي والإرادة السياسية في الدول العربية أن تدرك أنها تشارك في تأخير وتعطيل إمكانية نهوض الوطن بادعاء العلم ببواطن الأمور، وترويج التفسير المثالي الذي يقود إلى تعظيم دور نظرية المؤامرة ورفض الحوار المجتمعي في بيئة صالحة لنمو ظاهرة الاستقطاب والتعصب، أما آن الآوان لتغيير المفاهيم ونشر قيم العمل والإتقان والاجتهاد والكفاءة واحترام الوقت بدلا من التداعي إلى التكاسل والتواكل وفقدان فضيلة المراقبة والمحاسبة ؟، متى يدرك هؤلاء وأولئك أن الزمن قد تغير، وأن عصر استمراء الاستبداد وحكم الفرد إلى زوال، وأن استمرار الحال صار من المحال، وأن تدمير الدول والمجتمعات يبدأ من استهداف دليل القافلة وعقلها القائد بالقنص وهو الثقافة الوطنية وتماسكها، فالثقافة تشغل بؤرة الهوية وقلبها الذي يضخ الميول والاتجاهات في شرايين السلوك، وبالتالي فإن التحصين الثقافي أمر غاية في الأهمية، ولأن الهوية لا ترتبط بالماضي وحده، بل بالحاضر والمستقبل أيضا،

وهي وفق تعبير " نبيل علي "([227]) قابلة للتطور والتفاعل والنمو وليست أقنوما([228]) ثابتا، بل هي دائمة التشكل والتغير والتحول، وتخضع للتأثير والتأثر، خاصة في ظل ثقافات مهيمنة عالميا، وبما أن الهوية هي الملاذ الأخير للأمم والجماعات وقت الأزمات فإن لم تدرك القيادات السياسية العربية خطورة سيولة الهوية على شعوبها، وأهمية ترشيد الخطاب السياسي قبل الدينى([229]) وبناء البشر قبل الحجر، والعمران الثقافي في مجتمع مفتوح قائم على نشر العلوم والمعارف وحرية التعبير والإدارة بالمشاركة فلا تلومن إلا أنفسها.

إن الخروج من المأزق الحضاري لن يحدث دون استقلال المؤسسات الدينية المسيحية والإسلامية عن السلطة السياسية، واطلاع كل منها بدوره الدعوي والثقافي بعيدا عن السياسة... والخروج من المأزق يستوجب محو الأمية الحضارية والعناية بالتعليم والثقافة بتطعيم الشعوب العربية ضد فيروس العولمة

---

[227] - ينظر : نبيل على الثقافة العربية ص 20

[228] - الأقنوم لغة هو الجوهر والأصل ، ويطلق اصطلاحا على النموذج المصغر للرموز الدينية المسيحية الثلاثة، الأب والابن والروح القدس، وهي عند أفلوطين أحد مباديء العالم الثلاثة الأولى : الواحد، العقل والنفس الكلية

[229] اختلف مع صاحب المصطلح وأرى أن ترشيد الخطاب الديني ما هو إلا القشرة التي يسكن نقد الفكر الديني في جوفها كما شرحت من قبل في سياق الموضوع.

المتوحشة بالعلم والمعرفة وإزالة الطبقية وتحقيق العدل واحترام قيم المواطنة.

فالعولمة الحديثة كظاهرة تسعى من خلالها الدول الرأسمالية إلى فرض سيطرتها الاقتصادية والسياسية على دول العالم الثاني والمتخلف ودفع تلك المجتمعات للاستهلاك دون قدرة على الإنتاج مستغلة كل الظروف المواتية في تحقيق مصالح شعوبها وجماعات المصالح التابعة لها، وهي تتعجل الخطى لتنفيذ ذلك واستمراره، ونحن نري– من الناحية البرجماتية– أنها محقة فيما تفعل مادام يصب لصالح شعوبها أفرادا وجماعات، وكيف نعيب عليهم ذلك ونحن نستنيم لمخدر نظريات المؤامرة ونرتكب كل الخطايا لبقاء أحوال الشعوب ووعيها على ما كانت عليه من سوء وترد وتراخ وتواكل ؟.

هذا ما جادت به القريحة فإن كان الرأي صائبا حمدنا الله على توفيقه، وإن كان غير ذلك فحسبي أنني اجتهدت ونلت شرف المحاولة، والله من وراء القصد.